الحرية الأكاديمية: بين الضمانات والمعوقات

دراسة ميدانية من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين

Academic freedom: between guarantees and obstacles

field study from the point of view of university professors

د.ربيعة جعفور -جامعة قاصدي مرباح ورقلة- الجزائر

ملخص: هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على (معوقات الحرية الأكاديمية، الآليات المقترحة لتفعيلها، مخاطرها إن كانت موجودة، ضماناتها، تقييم الوضع الراهن) من وجهة نظر أساتذة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة ورقلة/ الجزائر وباستخدام المنهج الوصفي الاستكشافي وبعد استجابة العينة على الأسئلة المفتوحة أشارت التكرارات والنسب المئوية إلى ما يلي:

- يرى غالبية أفراد العينة أن أكبر معوقات الحرية الأكاديمية يتمثل في المعوقات الثقافية والتعليمية.
- يرى غالبية أفراد العينة أنه يمكن تفعيل الحرية الأكاديمية بالأساس من خلال تشجيع البحث العلمي.
- يرى غالبية أفراد العينة أن أكبر مخاطر الحرية الأكاديمية يتحدد بتجاوز الأعراف والقوانين المعمول بها.
- غالبية أفراد العينة يرون أنه ليس هناك ضمانات للحرية الأكاديمية.

الكلمات المفتاحية: الحرية الأكاديمية، الأستاذ الجامعي، البحث العلمي.

Abstract:The present study aimed to identify the (Constraints academic freedom, proposed mechanisms to activate them, their risks if they exist, guarantees, assess the current situation) from the perspective of professors of the Faculty of Humanities and Social Sciences and the Ouargla / Algeria, at the University of using descriptive exploratory curriculum and after the sample in response to the nine open questions frequencies and percentages indicated that:

- The majority of respondents believe that the biggest obstacles to academic freedom is the cultural and educational obstacles.
- The majority of respondents felt that academic freedom can be activated mainly through the promotion of scientific research.
- The majority of respondents believe that the biggest risk of academic freedom is determined to bypass customs and laws in force.
- The majority of respondents believe that there are no guarantees of academic freedom.
- The majority of respondents believe that the status quo of academic freedom contrary to their expectations.

Keywords: academic freedom, university professor, scientific research

مقدمة:

يمكن النظر إلى موضوع الحرية الأكاديمية كموضوع بحث جديد على مستوى الجزائر حيث لم توجد دراسات صريحة وواضحة حوله، مع أن غياب الحرية الأكاديمية سبب في ضعف إنتاج المعرفة العلمية وتطويرها، فأهمية الحرية الأكاديمية تكمن في توفير الجو العلمي المناسب للإبداع والمساهمة بفعالية في خدمة المجتمع، ذلك أن التراث النظري للموضوع يكشف عن وجود علاقة وطيدة بين البحث العلمي وتغيير الواقع وتحسين مستوى المجتمع من جميع جوانبه والرقي به درجة في سلم الحضارة، فدأب الأستاذ الجامعي البحث عن الحقيقة؛ إلا قانون الحرية الأكاديمية في المواثيق والقوانين يحد بطريقة ما من تحقيق هذا الهدف، وهو ما يشغل بال المجتمع الأكاديمي في بعض الجوانب العادية وفي غيرها من المجالات التي لا يسمح بطرقها ربّما، فكيف يمكن للحرية الأكاديمية أن تكون كمدخل للإبداع العلمي في ظل هذه الظروف؟ بل كيف يمكن للأستاذ من التعبير عن رأيه ومناقشة الأفكار في ظل وضع متأزم؟.

ما هو حال الحرية الأكاديمية وما هي معوقاتها؟ هل توفر الجامعة ضمانات تيسر أداء الأستاذ الجامعي؟

مشكلة الدراسة:

تعاني الجامعة الجزائرية كغيرها من وجود عدة مشكلات أو عقبات أمام تطورها ويتجلى ذلك في عدة مظاهر ومشكلات متعلقة بالجانب (المادي، العلائقي، الأكاديمي)، هذه الأخيرة أكثر خطورة لدحضها لمهمة التعليم الجامعي بالأساس، مع الإشارة إلى مدى الحاجة إليها ونقصد بالمجال الأكاديمي كل مل يتعلق بالبحث العلمي والتدريس ووظيفة الأستاذ الجامعي على وجه الخصوص، وفي هذا الصدد أشارت عدة دراسات متقدمة كدراسة سورطي أن الحرية الأكاديمية تعاني من عدة مشكلات وقد ساهم في بروزها أسباب إما سياسية أو تاريخية أو اجتماعية مما ترتب عنه آثار سلبية أهمها ابتعاد الجامعي عن الإبداع العلمي، كما كشفت دراسة محافظة وطناش وسورطي(ندى عبد الرحمن عبد العزيز أبو حميد، 2007، صفحات متفرقة)، عن ضعف ممارسة الأساتذة للحرية الأكاديمية وأنهم يمارسون نوعًا من الحرية وفقًا لاجتهادهم الشخصي، كما يعتقد آخرون منهم بوجود قيود إدارية على ممارسة الحرية الأكاديمية؛ كما أكدت دراسة الكيلاني وعدس من جهتها بأن أعضاء هيئة التدريس في الجامعات العربية يتمتعون بحرية التدريس، في حين لا تتوفر لهم حرية إجراء البحوث العلمية ونشرها.

وقصد استكشاف هذا الواقع تأتي الدراسة الحالية لتطرق باب السؤال عن الوضع الراهن للحرية الأكاديمية في الجامعة الجزائرية وكيف يمكن في ضوء هذا الوضع توفير ضمانات تقلل من العوائق والمخاطر المحتملة؟

أسئلة الدراسة:

- ما هي معوقات الحرية الأكاديمية من وجهة نظر عينة الدراسة؟

- ما هي الآليات المقترحة لتفعيل مفهوم الحرية الأكاديمية من وجهة نظر عينة الدراسة؟

- هل للحرية الأكاديمية مخاطر من وجهة نظر عينة الدراسة؟

- هل هناك ضمانات للحرية الأكاديمية من وجهة نظر عينة الدراسة؟

أهمية الدراسة:

من الناحية العملية: تساهم بالكشف عن جانب مهم من الجوانب الخاصة بالأستاذ الجامعي والمتمثل في تقييم الوضع الراهن للحرية الأكاديمية، حيث لا شك يسهم ذلك في تقديم تصور واضح حول مدى شعور عينة الدراسة بتوفر البيئة الجامعية التي تسهم في تعبيره عن آرائه دونما قيود وفهم تصوراته لضمانات الحرية الأكاديمية وأبرز معوقاتها، ومنه العمل على تعديل التصورات الخاطئة واستبدال المشاعر السلبية -إن وجدت- بأخرى إيجابية وتعزيز المفاهيم الإيجابية من جهة أخرى.
من الناحية العلمية: تعتبر استكمالا لجهود الباحثين في ذات المجال وإثراء للدراسات المشابهة وذلك بمدها نتائج واقعية مستمدة من الفئة المعنية بالموضوع مباشرة؛ كما تفيد في زيادة دعم قضايا حرية البحث والتدريس والنشر.

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية :اقتصرت الدراسة الحالية على متغير الحرية الأكاديمية(المفهوم، الممارسات، المعوقات والمخاطر، الواقع، الآليات).
الحدود المكانية: جامعة قاصدي مرباح ورقلة/ الجزائر.
الحدود البشرية :أساتذة كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية.
الحدود الزمانية : تم تطبيق الدراسة الحالية خلال شهري نوفمبر وديسمبر 2015.

تحديد مصطلحات الدراسة:

الحرية الأكاديمية: "هي حق ذاتي يلتزم به الأستاذ الجامعي في البحث والتدريس والنشر واتخاذ القرار دونما تشديد من الخارج بما يؤهله للإبداع العلمي وصون المجتمع والرقي به أعلى المراتب".

الدراسات السابقة:
دراسة سكران (1983): هدفت إلى التعرف على مظاهر الحرية الأكاديمية اللازم توفرها لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات المصرية، وعلى أهم القرارات الجامعية اللازم مشاركتهم في اتخاذها، إضافة إلى مظاهر الإضرار بالحرية الأكاديمية، وأهم الضمانات اللازمة لحمايتها، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمّها:
- من مظاهر الإضرار (التدخل في اتخاذ القرار الجامعي، الحرمان من المشاركة في اتخاذه، عدم المشاركة في اختيار القيادات الجامعية، تقييد حرية التعبير عن الرأي في

التدريس والبحث، ممارسة الضغوط على الجامعيين بسبب آرائهم، تقييد حرية نشر البحوث، الحرمان من المشاركة في مناقشة المجالس الجامعية، عدم المساواة في الحكم على العمل العلمي، الحرمان من المشاركة في اللجان العلمية).

- من الضمانات (الانتخاب الحر المباشر للقيادات الجامعية، الاعتراف الرسمي بحرية البحث والتدريس، حرية اتخاذ القرار الجامعي، تحسين الظروف والأوضاع السياسية والمالية للجامعيين، إنشاء الاتحادات والنقابات الجامعية، شيوع المناخ الديمقراطي في المجتمع، وجود خطة قومية للبحث العلمي، رفع الوعي الاجتماعي بأهمية الحرية الأكاديمية والبحث العلمي، تمتع الأكاديميين بالحصانة في البحث العلمي والتدريس، التعديل المستمر في اللوائح الجامعية)(محمد سكران، 1983)

دراسة سوزان(Susan, 1985): بينت فيها أن الحرية الأكاديمية ليست حرية مطلقة وهي تتميز بأن الضغوط التي تمارس عليها تكون أقل من غيرها، لأن طبيعة الأشياء في الجامعة تتسم بالنظريات العامة؛ وتعتقد أن العقد الدائم لعضو هيئة التدريس يعطيه نوعاً من الحصانة والدافع، وترى أن الحكومة والقطاع الخاص لا يشكلان خطراً على الحرية الأكاديمية أكبر من خطر المدرسين أنفسهم على هذه الحرية إذا أساؤوا استخدامها بالتنافس على المراكز الإدارية والمناصب الأكاديمية (محمد خطايبة وراتب السعود، 2011، ص575).

دراسة ستروم (Strohm, 1986) : تناولت تقرير الأخطار التي تواجه الحرية الأكاديمية، التي توصلت إليها جمعية أعضاء هيئة التدريس الأمريكية في مؤتمرها المنعقد بواشنطن (1985وقد أورد عدداً من الملاحظات منها:(الدقة الأكاديمية، والضوابط الحكومية للحريات الأكاديمية، والتعيين العشوائي، والضغط على الجامعة لقبول أشخاص معينين، ومراجعة سيرة الحياة العملية للمدرسين الحاصلين على عقود طويلة أو دائمة) وقد بين أن مثل هذه المراجعة تجعل المدرس يخشى الفصل، أو التقدم للترقية مما يجعله مسالماً يخشى غضب الإدارة، ولا يظهر أية آراء لا ترضى عنها الجامعة، كما خلص إلى أن الجمعية أوصت بأن يكون شعار كل مدرس جامعي في فهم الحرية الأكاديمية تعريف أينشتين وهو : " حق كل أكاديمي في البحث عن الحقيقة، وحقه في نشر وتعليم ما يعده حقيقة"(محمد خطايبة وراتب السعود، 2011، ص575).

دراسة كليكسمن(Clicxmen, 1986) : بعنوان " سياسة الانفتاح في الجامعات والحرية الأكاديمية الفردية"، وأشارت إلى أنه قد يعبر المدرس أحيانًا عن آراء مناهضة لفلسفة الجامعة التي يعمل بها ويضطر إلى انتقادها مُتستّرا وراء حريته الأكاديمية، ولكن الجامعة لا يمكن أن تقف مكتوفة الأيدي وذلك لأن الجامعة تعتمد على المجتمع أو الدولة في وجودها ودعمها المادي والمعنوي، وأن الجامعة يجب أن تتعاون مع الآراء التي تنطلق من الداخل وتطالب بالإصلاح، وإلا فإن متنفس المدرسين سيكون خارج الجامعة؛ ودلت النتائج إلى أن الحرية الأكاديمية التي تمارس من مدرسين يحترمون مهنتهم ويحترمون الحقيقة والعلم ولا يدعون هدا الحق أو مدخلا لتحقيق مآرب شخصية أو ايدولوجية أو سياسية(دانا لطفي حمدان، 2008، ص45).

دراسة حمادة (1989): هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية الحرية الأكاديمية للتعليم الجامعي، وأهم المظاهر التي تدل على توفر الحرية الأكاديمية ومدى توفر تلك المظاهر في جامعة الكويت، إضافة إلى الأخطار التي قد تترتب على وجود الحرية الأكاديمية ومدى حاجتها إلى الضبط لحفظها من تلك الأخطار ومن أهم النتائج:

- ترتب على وجود الحرية الأكاديمية في الجامعة عدد من الأخطار مرتبة كالتالي: (استغلال بعض أعضاء هيئة التدريس للثقة التي توفرها لهم الحرية الأكاديمية في نشر مبادئ تتناقض مع المبادئ الأساسية للمجتمع أو استغلالها من خلال التلاعب بأعمال الامتحانات، استغلال الإدارة الجامعية مبدأ استقلالية الجامعة في فرض وجهات نظرها) كما أن الحرية الأكاديمية لا ينبغي أن تكون مطلقة، ولا بد من وجود لوائح تعمل على ضبطها(حمادة، 1989).

دراسة سنبل (1994): هدفت الدراسة إلى تحديد مدى مشاركة عضو هيئة التدريس بجامعة أم القرى في صناعة القرار الجامعي والعمل على تشخيص أهم العوائق التي تؤدي إلى إحجام عضو هيئة التدريس عن المشاركة في صنع القرارات الجامعية، وأسفرت على أن من أهم العوائق التي تؤدي إلى إحجام أعضاء هيئة التدريس عن المشاركة في صنع القرارات الجامعية، ميل إدارة الجامعة إلى أسلوب المركزية وحجب بعض المعلومات المتعلقة بكثير من القرارات عن أعضاء هيئة التدريس في الجامعة، وعدم وجود قنوات معروفة لصنع القرار واحتكار القرارات من قبل الذين يشغلون مناصب إدارية Kوقد أوصت الدراسة بضرورة تفعيل مشاركة عضو هيئة التدريس في صنع القرار الجامعي، والابتعاد عن المركزية في صناعة القرارات الجامعية(فائقة عباس سنبل، 1994).

دراسة علي(1994): هدفت الدراسة إلى التعرف على مظاهر الحرية الأكاديمية في الجامعة على مستوى القسم ثم الكلية وإبراز علاقة الجامعة بالدولة والكشف عن معوقات ممارسة الحرية الأكاديمية داخل الجامعة وكان من أهم نتائجها: معوقات الحرية الأكاديمية (القهر السياسي، التبعية، البيروقراطية الإدارية، التطرف المالي، الاختلال القيمي، النمطية، الإخلال بحق تكافؤ الفرص في تولي الوظائف الجامعية) (عبد الكريم أحمد بدران وعمر بدران، 2005، ص106)

دراسة كيث(Keith,1997) : بعنوان " مواقف أعضاء هيئة التدريس تجاه الحرية الأكاديمية" حيث وجهت سبعة أسئلة لأساتذة من خمس جامعات خاصة وكان من نتائج الدراسة أن أعضاء هيئة التدريس لا يرون خطرًا كبيرًا وتهديدًا على الحرية الأكاديمية في جامعاتهم، بل كانوا يشعرون أن حرياتهم الأكاديمية خاضعة لحماية جيدة، حيث أظهروا ثقة عالية بأنفسهم كحماة للحرية الأكاديمية ومدافعين عنها(Kent M. Keith,1997,p3).

دراسة براون(Browyn, 2004): هدفت إلى التعرف على كيفية التعامل مع التغيرات الثقافية والإدارية الحاصلة في الجامعات الأمريكية في مجال إطلاق الحرية الأكاديمية لدى المدرس في التعبير عن أفكاره وآرائه، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: هناك حاجة إلى إتاحة الحرية الأكاديمية الكافية لكي تعمل على تجسير الهوة الثقافية بين المؤسسة وبين

الأستاذ الجامعي بحيث يكون هناك احترام للحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس، كما أن تحقيق مبدأ استقلالية أعضاء هيئة التدريس سيعمل على تعزيز الحرية الأكاديمية لدى الفرد ، كما أن تصورات الأفراد حول الإدارة المشتركة وأهمية القرارات الأكاديمية سوف تساهم في تسهيل التغيير في أوضاع التدريس لدى الكليات الجامعية(فايز علي الأسود ومحمود عبد المجيد عساف، 2014، ص70).

دراسة جودل (Goodell,2005) : هدفت إلى التعرف على مفهوم الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس، وهل يعتبرون الحرية الأكاديمية مظهرًا هامًا من مظاهر التعليم العالي، إضافة إلى التعرف على مدى وجود أي تهديدات تهدد حريتهم الأكاديمية، وعن مدى وجود علاقة بين الحرية الأكاديمية والتثبيت في الخدمة، وأشارت أهم النتائج إلى أن:

يواجه أعضاء هيئة التدريس عددًا من التهديدات التي تهدد حريتهم الأكاديمية والتي تنبع إلى حد كبير من داخل المؤسسة الأكاديمية، كما يعتبر التثبيت في الخدمة أحد أهم وسائل حماية الحرية الأكاديمية من خلال ضمانهم لوظائفهم(Goodel, Zachary, Grant, 2005)

دراسة أبو حميد(2007) : هدفت إلى معرفة الوضع الراهن والعوامل التي تحد من الحرية الأكاديمية وبعض آليات تفعيلها، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الوضع الراهن كان متوسطا بشكل عام وأن هناك عدة عوامل تحد من الحرية الأكاديمية، واقترحت جملة من الآليات لتفعيلها(ندى عبد الرحمن عبد العزيز أبو حميد، 2007، 4-6).

إجراءات الدراسة الميدانية:

المنهج: تم إستخدام المنهج الوصفي كمنهج للدراسة حيث يبحث في الوضع الراهن للظاهرة محل البحث، وتحديدا الأسلوب الاستكشافي بطرح عدة تساؤلات والإجابة عليها.

المجتمع وعينة الدراسة: يتمثل مجتمع الأصلي للدراسة الحالية في جميع أساتذة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية من جامعة ورقلة/الجزائر والبالغ عددهم (138) أستاذ خلال السنة الجامعية 2016/2015) حيث قامت الباحثة بتوزيع (102) استمارة بحث ولكن لم يستجب فعليا سوى (37) أستاذ وهذا ما كشف لنا إشكالا في تفاعل العينة مع موضوع الدراسة، وعليه فإن هذا النوع من المعاينة هو ما اصطلح عليه بالعينة الميسرة أو المتاحة حيث يساعد هذا النوع من العينات على جمع المعلومات الاستكشافية، والجدول الموالي يبين خصائص عينة الدراسة:

جدول (01) يوضح خصائص عينة الدراسة

الخصائص	المستويات	العدد	النسبة المئوية
الأقدمية	≥ خمس سنوات	12	32.43
	<خمس سنوات	19	51.35
الرتبة العلمية	مساعد "ب"	04	10.81
	مساعد "أ"	12	32.43
	محاضر "ب"	13	35.13
	محاضر" أ"	02	5.40
التخصص العلمي	علم النفس وعلوم التربية	15	40.54
	علم الإجتماع و الديمغرافيا	16	43.24
	علوم الإعلام والاتصال	06	16.21
المجموع		37	100

يشير الجدول (01) إلى توزع عينة الدراسة تبعا لمتغير الأقدمية والرتبة العلمية والتخصص العلمي حيث توزعت على مختلف المستويات بنسب متفاوتة.

أداة الدراسة:

نظرا لطبيعة الدراسة فقد اعتمد على طرح أسئلة مفتوحة شملت جوانب الدراسة الحالية وأبعادها تبعا لما اتفق عليه في الدراسات السابقة والإطار النظري، ثم قامت الباحثة بتصنيف استجابات عينة الدراسة التي تم تدوينها على الاستمارة بعد كل سؤال وتصنيفها في مجموعة مؤشرات تبعا للمعنى والدلالة المرادف لما ورد في التراث النظري الخاص بجوانب كل سؤال وهي المعروضة في الجداول الخاصة بالنتائج.

إجراءات الدراسة: تم إعداد أداة الدراسة بعد مراجعة أدبيات الموضوع والدراسات السابقة، وبعد الحصول على عدد أعضاء هيئة التدريس بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية من مصلحة الموظفين تم توزيع أداة الدراسة على العينة المحددة لكن لم يستجب فعليا إلا ما نسبته (26.81) بالمائة.

الأساليب الإحصائية: أعتمد على التكرارات والنسب المئوية في تحليل استجابات عينة الدراسة على الأسئلة المطروحة.

نتائج الدراسة:

المحور الأول: معوقات الحرية الأكاديمية

تحليل النتائج: ينص التساؤل الأول عما يلي: ما هي معوقات الحرية الأكاديمية من وجهة نظر عينة الدراسة؟

وقصد الإجابة على هذا التساؤل تم رصد استجابات العينة على شكل تكرارات ونسب مئوية بعد تحديد المعوقات، والنتائج مدونة في الجدول الموالي:

جدول رقم (02):

التكرارات والنسب المئوية لاستجابات العينة حول معوقات الحرية الأكاديمية

المحور	العامل السياسي والأمني		العامل الديني		العامل الإجتماعي		العامل القانوني		العامل الاقتصادي		العوامل الثقافية والتعليمية		العينة
معوقات الحرية الأكاديمية	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ن=37
	05	13.51	01	2.70	06	16.21	09	24.32	11	29.72	27	72.97	

تشير النتائج المدونة في الجدول أعلاه إلى أن نسبة (72,97 %) من أفراد عينة الدراسة يرون أن أكبر معوقات الحرية الأكاديمية هو عامل داخلي بالأساس والمتمثل في العامل الثقافي والتعليمي وترتب بعده العامل الاقتصادي بنسبة (29,72 %) ثم ترتب ثالثا العامل القانوني بنسبة (24,32 %) ويليه العامل الإجتماعي بنسبة(16,21 %) فالعامل السياسي والأمني(13,51 %) وأخيرا ترتب العامل الديني بنسبة(2,70 %)

مناقشة النتائج: أسفرت نتائج التساؤل الأول على أن:

العامل الداخلي (الثقافي والتعليمي) والمتمثل في (رقابة الإدارة ومركزية السلطة، كثرة مهام الأستاذ، تقديم المصلحة الشخصية على حساب المصلحة العامة:سوء التسيير، غياب تخصصات هامة، تكوين الباحث، الجهل بالمفهوم)، كلها عوامل تعيق بدرجة كبيرة ممارسة الحرية الأكاديمية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة بحيث ترافق كل ما يتعلق- بصفة مباشرة- بوظيفة الأستاذ من تدريس وبحث؛ فالحرية الأكاديمية تتطلب المرونة في ممارسة جميع وظائفها وعلى المستويات الوظيفية المختلفة، فمتى ما مارست الإدارة الجامعية تفويض السلطات بطريقة فعالة ساهمت في تشكيل مجال أرحب للحريات الأكاديمية داخلها، حيث توصلت دراسة سنبل إلى أن البعد الأكاديمي يعتبر من أكثر الأبعاد التي يشارك عضو هيئة التدريس في صناعة قراراته مقارنة بالبعدين الإداري والمالي، ومن جهة ثانية فإن من أقل القرارات الأكاديمية التي يشارك فيها أعضاء هيئة التدريس ما يتعلق بتحديد الرحلات العلمية التي تقيمها الجامعة وتحديد العبء التدريسي لكل عضو، وتحديد أعداد الطلاب الملتحقين بالقسم، وتحديد وسائل وطرق حديثة في تقييم الطلبة، أما أقل القرارات الإدارية التي يشارك فيها أعضاء هيئة التدريس ما يتعلق بالمشاركة في تعيين أعضاء هيئة تدريس جدد، والقرارات المتعلقة باللوائح والقوانين والتنظيمات لتحديد المكافآت الطلابية، وإبداء الرأي فيما يتعلق ببداية ونهاية العام الدراسي والإجازات، وأقل القرارات المالية التي يشارك

فيها أعضاء هيئة التدريس ما يتعلق بتوفير الأدوات المكتبية وصيانة وتجديد المباني، وتحديد مصروفات الأنشطة السنوية التي تقيمها الجامعة وتحديد ميزانية الكلية، وتحديد ميزانية تجهيز القاعات الدراسي.

كما أن من أهم العوائق ميل إدارة الجامعة إلى أسلوب المركزية وحجب بعض المعلومات المتعلقة بكثير من القرارات عن أعضاء هيئة التدريس في الجامعة، وعدم وجود قنوات معروفة لصنع القرار واحتكار القرارات من قبل الذين يشغلون مناصب إدارية، تتفق هذه النتيجة مع دراسة علي التي كشفت عن أن من معوقات الحرية الأكاديمية (غياب البوصلة المجتمعية، القهر السياسي، التبعية، البيروقراطية الإدارية، التطرف المالي، الاختلال القيمي، النمطية، الإخلال بحق تكافؤ الفرص في تولي الوظائف الجامعية).

تعتمد الجامعات الجزائرية على نظام التعيين للقيادات الجامعية بدلا من الانتخاب الحر الذي يشكل عاملا يحد من الحرية الأكاديمية بدرجة كبيرة، حيث اتفقت دراستا طناش وحمادة على اعتبار الانتخاب الحر للقيادات الجامعية أحد أهم مظاهر الحرية الأكاديمية، وتوصل عبد الكريم وعمر بدران إلى أن الانتخاب الحر للقيادات الجامعية يتيح تقدير الأعضاء للعضو المنتخب، أما دراسة سكران فقد أكدت على أن عدم مشاركة أعضاء هيئة التدريس في اختيار القيادات الجامعية يعتبر من أهم مظاهر الإضرار بالحرية الأكاديمية، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة حمادة التي توصلت إلى غياب بعض مظاهر الحرية الأكاديمية في جامعة الكويت وأهم هذه المظاهر حرية الأقسام في اختيار رؤسائها.

إضافة إلى ضعف تكوين الباحث حيث يعد عاملا من العوامل التي تحد من الحرية الأكاديمية في الجامعات، إذ قد يؤدي ذلك إلى سوء استغلال الحرية الأكاديمية في نشر مبادئ تتناقض مع مبادئ المجتمع والدين والانشغال بأمور خاصة بعيدًا عن العمل الأكاديمي، حيث أوضح حمادة أن ضعف الإعداد الأكاديمي لعضو هيئة التدريس قد يترتب عليه الاستغلال السيء للحرية الأكاديمية.

كما يعتبر ضعف تمويل البحث وعدم مرافقة دور النشر للباحث، من أهم مظاهر العامل الاقتصادي التي تحد من الحرية الأكاديمية من وجهة نظر الأساتذة، ذلك أن تمويل البحث العلمي يشكل إحدى أهم التحديات التي تواجه المشتغلين بتطوير البحوث عالمياً، بحيث تشير بعض الإحصائيات أن مجمل إنفاق الدول العربية على البحث العلمي يتراوح ما بين 0.1 (% و % 0.2) من مجموع الدخل الوطني الخام لهذه الدول وترى بعض الإحصائيات الأخرى بأن النسبة الحقيقية تمثلت في (‰ 04) مقارنة بجزيرة كوبا التي تنفق لوحدها ما نسبته(% 1.3) واليابان (3%) من دخلها الوطني (عبد الله كبار، 2014، ص302).

ولقد ذكر تقرير التنمية العربي وبعض الدراسات إلى أن النتائج الإحصائية لبعض مؤشرات الإنتاج المعرفي لعدد من بلدان العالم فيما يتعلق ببعض بلدان العالم، أو فيما يتعلق بعدد العلماء العاملين في مجال البحث العلمي وعدد براءات الاختراع فضلاً عن عدد الكتب المنشورة، إلى أن هناك فارق كبير بين الإنتاج المعرفي في دول العالم مقارنة بالجزائر

خصوصا وبالعالم العربي عموماً؛ وأن هناك فقراً شديداً في إنتاج الكتب في البلدان العربية مقارنة بعدد السكان.

كما كشف تقرير التنمية الإنسانية العربية(2003) عن جملة من المظاهر والنتائج أهمها:

- انتشار مجموعة من القيم السلبية أثرت على الإبداع وأفرغت المعرفة من مضمونها التنموي والإنساني حيث ضعفت القيمة الاجتماعية للعالم والمتعلم والمثقف وأصبح الثراء والمال هو القيمة العليا بغض النظر عن وسائل تحقيقه وأدى ذلك كله إلى قتل الرغبة في الإنجاز والسعادة والانتماء وساد الشعور باللامبالاة والاكتئاب ومن ثم ابتعاد المواطنين عن المساهمة في إحداث التغيير المنشود في الوطن.

- رغم الزيادة في عدد البحوث العربية إلا أن النشاط البحثي العربي ما زال بعيداً عن عالم الابتكار، فهناك زيادة ملموسة في العقود الثلاثة الماضية بلغ معدّلها السنوي (10 %) إلا أن هذه الزيادة تعد متواضعة مقارنة بما حققته بعض الدول النامية كالبرازيل والصين ، والنمور الأسيوية مثل كوريا، ولا يتجاوز ما تنفقه الدول العربية على البحث والتطوير (2 %) من الناتج القومي في حين تتراوح النسب في البلدان المتقدمة بين (5,2 %) و(5%) ويأتي (89 %) من هذا الإنفاق من مصادر حكومية وتسهم القطاعات الإنتاجية والخدمية بنحو (3 %) فقط مما يدل على غياب الوعي المجتمعي بضرورة دعم العلم والعلماء.

- لم يتجاوز ناتج الكتب في البلدان العربية (1,1 %) من الإنتاج العالمي رغم أن العرب يشكلون (5 %) من سكان العالم وعلى الرغم من وجود (284) مليون عربي يتحدثون اللغة العربية فلا تتراوح النسخة المطبوعة من أي رواية أو مجموعة قصص قصيرة (3000) نسخة، ويواجه المبدعون العرب قلة عدد القراء لارتفاع معدلات الأمية وضعف القدرة الشرائية، أما الناشرون العرب فيجدون صعوبة بالغة في توزيع الكتب الصادرة من بلد عربي إلى بقية البلدان العربية لأسباب متعددة .

- كما كشفت الدراسات والتقارير الدولية أن البحث العلمي يساهم بين 25 و45 بالمائة في النمو لم تتمكن الجزائر من تسجيل سوى 0.22 بالمائة كانجاز خلال المخطط(/2002 1998) في الوقت الذي كانت تنوي انفاق 1 بالمائة عام (2000) هذه النتيجة عكست ضعف قدرة الامتصاص للأموال الطائلة(أشغال الملتقى الوطني" آفاق الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعة الجزائرية، 2012، ص220).

- يعتبر عدم توفر المتطلبات الأساسية اللازمة لإنجاز البحوث العلمية من العوامل التي تحد من الحرية الأكاديمية بدرجة كبيرة في الجامعة، فحرية البحث العلمي تتطلب توفير عدد من الضروريات لإنجاز الأبحاث العلمية وتسهيل إجراءات نشرها وتفعيل المشاركة في المؤتمرات والندوات العلمية.

- قامت منظمة اليونسكو خلال الفترة من عام (1990 / 1995) بحملة واسعة لدراسة وتحليل التحديات التي تواجه التعليم العالي في علاقته بعالم الشغل؛ وخلصت إلى ضرورة وأهمية عقد تحالفات وقيام شراكات بين مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات المجتمعية

الأخرى(مفهوم الجامعة المنتجة) (أشغال الملتقى الوطني" آفاق الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعة الجزائرية، 2012، ص277).

- كما أنه من المؤكد بأن قوة الإرادة السياسية هي الدافع الحاسم لتنشيط ودعم البحث العلمي لتطور أي دولة من الدول، ولا شك بأن الدول الغنية والصناعية تعي ذلك جيدًا لذلك نجد بأن الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي غداة انتصارهما على ألمانيا النازية سارعتا لاقتسام مجموعة العلماء الذين كانوا تحت تصرف" هتلر "وبطبيعة الحال فإن اكتشافات هائلة وإنجازات رائعة تمت على أيدي هؤلاء العلماء.

- كما أن لإرادة أفراد المجتمع من أجل النهوض بالعلم والمعرفة دورًا حاسمًا للغاية، فهدف الأبحاث الجادة يكمن في دراسة المشكلات التي تعترض الأفراد، وإيجاد حلول ناجعة لها بما يعود بالفائدة على الشعوب والمجتمعات على حد سواء، لذلك فإن مجتمعنا مطالب ببناء جسر من الثقة بينه وبين مجتمع العلماء والباحثين، فالثقة في النتائج المحصل عليها من طرف البحوث الميدانية، واحترام توجهات العلم وقواعده المنهجية الصارمة لن يتأتى إلا بإحياء ثقافة احترام جهود الممارسين للعلم، وتقدير إسهاماتهم والعمل على الانتفاع بالاكتشافات التي تم التوصل إليها وكذا تعميم الوعي المستنير بالفكر العلمي، لأن شرعية العلم والعلماء الذين يشكلون أقلية داخل المجتمع إنما تستمد من مؤازرة الجماهير للحقائق العلمية وتبنيهم لها في الواقع المعاش، كما أن تبني هذه القناعة يجب أن يتجسد في الضمير الجمعي للمجتمع ويترجم ميدانيا في ثقافة وممارسة الأفراد(عبد الله كبار، 2014، ص307).

ولا شك بأن للجامعة مسؤولية اجتماعية بالإضافة إلى المسؤولية العلمية، وقد خصص إعلان دار السلام عن الحرية الأكاديمية المسؤولية الاجتماعية للأكاديميين، وهي أن ممارسة حقوقهم مشروطة بعدم إضرارهم بحقوق الآخرين، والتزامهم بغرس روح التسامح تجاه أصحاب وجهات النظر المختلفة، وبما أن البحث العلمي يرتبط بحاجات المجتمع، فلا بد من وجود محاذير على الأبحاث التي تضر بالمجتمع مثل الأبحاث المدمرة للبيئة والحياة الإنسانية أو التي ترتبط بأنشطة محرمة أو تشجع على استخدام العنف.

ولا شك بأن الحرية الأكاديمية وضعت للقيام بمهام والتزامات أكاديمية واجتماعية معينة قوامها العمل من أجل إنتاج البحث العلمي الأصيل، والعمل على النهوض بالمجتمع المحلي والإنساني ككل، وبالتالي لا يمكن استغلالها والانحراف بها عما وضعت له وهو العمل من أجل الصالح العام؛ فالحرية الأكاديمية لها دورها الاجتماعي الذي يحتم على الجامعة أن تعمل من أجل النهوض بالمجتمع، في مقابل أن يزودها المجتمع بالدعم المادي والمعنوي الذي يساعدها على القيام بمهامها وحماية حريتها وحرية أعضائها، فالحرية تتحمل معنى الوفاء للمجتمع الذي تعمل فيه، وبالتالي ليس ثمة تخوف منها في المجتمعات إذا فعلت بطريقة سليمة(ندى عبد الرحمن عبد العزيز أبو حميد، 2008، ص45).

ويعتبر العامل الديني من العوامل التي أثرت ولا زالت تؤثر في الحرية الأكاديمية، فالعلاقة بين تسييس الدين في المجتمع وانتهاك الحريات الأكاديمية علاقة طردية، ويقصد بتسييس الدين، إما اتخاذ الدين كمرجعية سياسية، أو تبني جماعات أيديولوجية سياسية تتخذ من الدين

مرجعيتها الأساسية، ويتضح ذلك في معظم الديانات، فعندما أصبحت المسيحية الدين الرسمي لدول أوروبا الغربية بدأت سلسلة انتهاكات الحريات الأكاديمية؛ وعندما قَوِيت سلطة الكنيسة هاجمت بعض الجامعات وأجبرتهم على عدم تدريس نظرية داروين أو العمل على تدريس النظرية الدينية بما فيها؛ أما ما يتعلق بالدين الإسلامي فهو دين يحض على استخدام العقل، ويدعو إلى التدبر والتفكر، وكان المعتزلة هم رواد النظر العقلي في الإسلام، ورفعوا رايات الحرية التي ترعرعت في ظلها الحضارة الإسلامية (دى عبد الرحمن عبد العزيز أبو حميد، 2008، ص 44).

المحور الثاني: آليات تفعيل مفهوم الحرية الأكاديمية

تحليل النتائج: ينص التساؤل الثاني عما يلي: ما هي الآليات المقترحة لتفعيل مفهوم الحرية الأكاديمية من وجهة نظر عينة الدراسة؟

وقصد الإجابة على هذا التساؤل تم رصد استجابات العينة على شكل تكرارات ونسب مئوية بعد تحديد الآليات، والنتائج مدونة في الجدول الموالي:

جدول رقم (03):

التكرارات والنسب المئوية لاستجابات العينة حول آليات تفعيل مفهوم الحرية الأكاديمية

المحور	توفير الحصانة للأساتذة		تشجيع العمل العلمي والبحث		المشاركة في صنع القرارات وتشجيع المبادرات		إعادة النظر في بعض القوانين وسن أخرى		إعداد لجنة خاصة بتنظيم الحرية الأكاديمية		العينة ن=37
آليات تفعيل مفهوم الحرية الأكاديمية	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
	06	16.21	17	45.94	13	35.13	08	21.62	07	18.91	

تشير النتائج المدونة في الجدول أعلاه إلى أن نسبة (45,94 %) من أفراد عينة الدراسة يرون أن من أهم آليات تفعيل الحرية الأكاديمية يكون من خلال تشجيع البحث العلمي وكل ما له صلة به، وترتب بعده السماح بالمشاركة في صنع القرار وتشجيع المبادرات بنسبة (35,13%) ثم ترتب ثالثا العامل القانوني بإعادة النظر في بعض القوانين وسن أخرى بنسبة (21,62%) ويليه آلية اعتماد لجان خاصة بتنظيم الحرية الأكاديمية بنسبة(18,91%) وأخيرا ترتب مقترح توفير الحصانة للأستاذ بنسبة(16,21 %).

مناقشة النتائج:

بالنسبة لوضعية البحث العلمي في الجزائر نلاحظ أنه رغم وجود عدد لا بأس به من المخابر فإن نتائج البحوث تبقى غير مشجعة كما أنها لا تجد طريقًا لإعلام الآخرين بنتائجها، كما أن براءات الاختراع تبقى مخيبة للآمال المنشودة؛ كما يلاحظ عدم وجود إستراتيجية وطنية

واضحة المعالم للبحث والتطوير للقيام بنهضة صناعية وتكنولوجية على غرار تجربة كوريا الجنوبية، كما أنه لحد الساعة لم تكتسب الجزائر معهدا للبحث والتطوير ذو سمعة عالمية(عبد الله كبار، 2014، ص304)، هذا الوضع هو ما دفع عينة الدراسة لاقتراح تشجيع البحث العلمي حتى يتخذ مكانته اللائقة به.

ويرى أفراد عينة الدراسة إذن بأن تفعيل مشاركة الأساتذة في صنع القرارات الجامعية هو المقترح الثاني الذي يمكّن من تفعيل الحرية الأكاديمية في الجامعة، وتكمن أهمية هذا المقترح في أن أفراد عينة الدراسة يؤمنون بأهمية مشاركة الأساتذة في صنع القرارات لأنهم هم الأجدر والأعلم بأقسامهم خاصة، ويملكون من الخبرة والكفاءة ما يمكّنهم من دعم هذه القرارات، إضافة إلى أن مشاركتهم تلك تعني أن تكون ملزمة لهم؛ تتفق هذه النتيجة مع توصيات دراسة سنبل حول ضرورة تفعيل مشاركة أعضاء هيئة التدريس في صنع القرار الجامعي، ودراسة سكران التي أكدت بأن حرمان أعضاء هيئة التدريس من المشاركة في اتخاذ القرار الجامعي والمناقشة في المجالس الجامعية من أهم مظاهر الإضرار بالحرية الأكاديمية.

تحتاج الجامعة من وجهة نظر أفراد الدراسة إلى إعادة النظر في بعض النصوص القانونية لتمكين الحرية الأكاديمية فيها.

لقد اعتبر أفراد عينة الدراسة بأن منح نوع من الحصانة الأكاديمية للأساتذة أحد المقترحات التي من شأنها تفعيل الحرية الأكاديمية في الجامعة، فإذا تعرض العلماء إلى شيء من الضغط أو الأذى وجدوا أنفسهم في جو لا يشجعهم على التصريح بما توصلوا إليه من نتائج، وضاعت الفائدة منهم وتحولوا إلى اتباع بعد أن كانوا قادة مرشدين.. وعليه فالشرط الأساسي لممارسة الحرية الفكرية هو الشعور بالحصانة القانونية واستمداد القوة والصلابة من ذلك الشعور(رياض عزيز هادي، 2010، ص71). حيث أن ممارسة الأستاذ لحريته الأكاديمية تحتاج لبعض الضمانات، فإنه يقابلها عدد من الالتزامات باعتباره عضوًا في المجتمع الأكاديمي، حيث أوضح سكران في دراسته عددًا من هذه الضمانات أهمها(الانتخاب الحر للقيادات الجامعية، الاعتراف الرسمي بحرية البحث والتدريس، الاعتراف الرسمي بحرية اتخاذ القرار الجامعي، إنشاء جمعيات واتحادات جامعية، تحسين الأوضاع المالية للجامعيين).

المحور الثالث: مخاطر الحرية الأكاديمية

تحليل النتائج: ينص التساؤل الثالث عما يلي: هل للحرية الأكاديمية مخاطر من وجهة نظر عينة الدراسة؟

وقصد الإجابة على هذا التساؤل تم رصد استجابات العينة على شكل تكرارات ونسب مئوية بعد تحديد المخاطر، والنتائج مدونة في الجدول الموالي:

جدول رقم (04): التكرارات والنسب المئوية لاستجابات العينة حول مخاطر الحرية الأكاديمية

المحور	تساهم في تطور المجتمع		تجاوز القوانين والأعراف السائدة(السرقة)		سوء فهم للحرية		عدم احترام الآخر		تعثر البحث		خطر على متخذي القرار		ليس لها مخاطر		العينة ن=
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	37
مخاطر الحرية الأكاديمية	01	2.70	16	43.24	07	18.91	06	16.21	01	2.70	01	2.70	05	13.51	

تشير النتائج المدونة في الجدول أعلاه إلى أن نسبة (43,24 %) من أفراد عينة الدراسة يرون أن من أكبر مخاطر الحرية الأكاديمية يتحدد بتجاوز الأعراف والقوانين المعمول بها، وترتب بعده سوء فهم للحرية الأكاديمية ذاتها بنسبة (18,91 %) ثم ترتب ثالثا عدم احترام الآخر بنسبة (16.21 %) ويليه الفريق الذي يرى أن ليس لها مخاطر بنسبة(13.51%) وأخيرا ترتب كل من تعثر البحث، كونها خطر على متخذي القرار ومعها في ذات الوقت كون الحرية مفيدة في تطور المجتمع وذلك بنسبة (2.70 %)

مناقشة النتائج:

يشير المبدأ العام في مجال الحريات وحقوق الإنسان إلى أن كل حرية مسؤولية والإنسان يتمتع بحقوقه وحرياته لغايات ضمان وجود مجتمع يرقى بحالة حقوق الإنسان، تعلو فيه الضمانات القانونية على كل خطاب، مانحة الأفراد المقدرة على التعبير والإبداع، والحركة والتفكير والاعتقاد وتكوين الجمعيات والأحزاب وحرية الاجتماع من حقوق تقود مسيرة الإبداع في المجتمع، وهذا يجعلنا نصل إلى نتيجة حتمية أن الحقوق كما تمنح امتيازات فإنها ترتب مسؤوليات، تقع على كاهل الفرد جراء ممارسته وتمتعه بهذه الحقوق وفي هذا الصدد لا بد لنا من التعمق في المسؤوليات الأخلاقية والقانونية الناجمة عن حرية الرأي والتعبير؛ وعليه يجب أن تستخدم حرية الرأي والتعبير لدعم وفائدة الآخرين من علومه ومعارفه وخبراته، فلا يمتنع عن التعبير عن آرائه والإفصاح عنها لحرمان الآخرين من المنافع المترتبة على ذلك، علما أن التشريعات الدولية والوطنية ضمنت له الحفاظ على كل نتاجه الإبداعي من اختراعات ومؤلفات وكتب ورسومات ومقالات من خلال قوانين تحمي براءة الاختراع وحقوق المؤلف والناشر وحماية العلامة التجارية وغيرها من القوانين ذات العلاقة، وعليه يتوجب العمل على استخدام حرية الرأي والتعبير لدعم مسيرة حقوق الإنسان التي منحت الإنسان التمتع بهذا الحق، من خلال استخدام الأفكار وتوجيهها نحو دعم الحريات العامة ورصد الانتهاكات، والعمل على نشر الوعي بين الأفراد بحقوقهم من خلال

الكتابات المتنوعة ووسائل الإعلام المختلفة المرئية والمسموعة والمكتوبة(سعد علي البشير، 2010، ص 49).

أما (Richard K.B.etts) من جامعة كولومبيا بالولايات المتحدة فيرى بأن الحرية لها حدود ومسؤوليات ومعايير على المتمتعين بها احترامها ..وعلى المدافعين عن الحرية الأكاديمية أن يدركوا بأن مصداقيتهم في هذا المجال هو باعترافهم بأن للحرية الأكاديمية حدود(رياض عزيز هادي، 2010، ص 49) وأوضح كليكسمن في دراسته أن المدرس أحيانا قد يعبر عن آراء مناهضة لفلسفة الجامعة التي يعمل بها، ويضطر لانتقادها متستراً وراء حريته الأكاديمية، ولكن الجامعة لا يمكنها أن تقف مكتوفة الأيدي أمام تلك المواقف، لعدة أسباب ؛ وخلص إلى أن الحرية الأكاديمية هي التي تمارس من مدرسين يحترمون مهنتهم، ويحترمون الحقيقة والعلم، ولا يستغلون هذا الحق كمدخل لتحقيق مآرب شخصية أو أيديولوجية أو سياسية(محمد خطايبة وراتب السعود، 2011، ص575).

وترى سوزان أن الحكومة والقطاع الخاص لا يشكلان خطراً على الحرية الأكاديمية أكبر من خطر المدرسين أنفسهم على هذه الحرية إذا أساءوا استخدامها بالتنافس على المراكز الإدارية والمناصب الأكاديمية؛ كما أشارت دراسة حمادة إلى أن الحرية الأكاديمية لا ينبغي أن تكون مطلقة بل لا بد من وجود لوائح منظمة؛ كما أشارت دراسة رضا وطه من جهتهما إلى أن هناك جملة من القيود التي يمكن للجامعة أن تفرضها على امتيازات الأكاديميين منها أن لا تسمح لهم في استخدام حريته الأكاديمية خارج الحرم الجامعي، ولا تسير وراء هذه الحرية للنفع الشخصي وفي أمور خارجية عن المجال التخصصي.وفي هذا الصدد يرى سيدني هوك(Sidney Hook , 1986,10) أن الحرية الأكاديمية ليست مطلقة في التعليم والبحث، بل هي مقيدة بتعليمات الجامعة ولوائحها.

المحور الرابع: ضمانات الحرية الأكاديمية

تحليل النتائج: ينص التساؤل الرابع عما يلي: هل هناك ضمانات للحرية الأكاديمية من وجهة نظر عينة الدراسة؟

وقصد الإجابة على هذا التساؤل تم رصد استجابات العينة على شكل تكرارات ونسب مئوية بعد تحديد الضمانات المختلفة، والنتائج مدونة في الجدول الموالي:

جدول رقم (05):
التكرارات والنسب المئوية لاستجابات العينة حول ضمانات الحرية الأكاديمية

المحور	الضمير المهني		تعديل نظام الرقابة بما يخدم البحث العلمي		اقتران الحرية بمفهوم المسؤولية والتعاون		عدم وجود ضمانات		العينة ن=37
ضمانات الحرية الأكاديمية	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
	07	18.91	10	27.02	02	5.40	13	35.13	

تشير النتائج المدونة في الجدول أعلاه إلى أن نسبة (35,13%) من أفراد عينة الدراسة يرون أنه ليس هناك ضمانات للحرية الأكاديمية وترتب بعده ضرورة تعديل نظام الرقابة بنسبة (27,02 %) ثم ترتب ثالثا العامل الشخصي باستخدام الضمير المهني بنسبة (18,91 %) وأخيرا اقتران الحرية بمفهوم المسؤولية بنسبة(5,40 %).

مناقشة النتائج:

أشارت نتائج الدراسة أن غالبية أفراد العينة يرون غياب ضمانات للحرية الأكاديمية مع العلم أن حرية الرأي والتعبير تعد من الحريات الأساسية الهامة التي يجب أن تراعى في دولة تحترم حقوق الإنسان، وحق حرية الرأي والتعبير يعني قدرة الإنسان على تبني الآراء والأفكار التي يريدها دون أي ضغط أو إجبار إضافة إلى القدرة على التعبير عن هذه الآراء باستخدام كافة الوسائل والأساليب، ومن أجل ضمان ممارسة هذه الحرية لا بد من توافر شرطين أساسيين حسب (سعد علي البشير، 2010، ص93) وهما:

- غياب الموانع والقيود على السلوك أو النشاط المنوي القيام به.
- غياب التهديد الذي لا يستطيع أي شخص عاقل مقاومته.

ومن هنا نجد أن أهم ضمانة يجب أن يتمتع بها الشخص وهو يمارس حقه في التعبير عن آرائه ومعتقداته وتفكيره أن لا يكون هنالك قيود تمنعه من ممارسة هذا الحق، لذلك لا بد من وجود حماية تشريعية يستند لها، وهذا ما يسمى بالحماية القانونية، أيضا لا بد من وجود نوع آخر من الحماية قائمة على عدم تعرض أي إنسان لتهديد ووعيد، بغض النظر عن طبيعة ذلك التهديد جراء ممارسته لحقه في التعبير عن رأيه، وهذا يتطلب ممارسة هذا الحق في جو ديمقراطي، وفي هذا الإطار بينت دراسة ستروم أن مراجعة عمل المدرس تجعله يخشى

الفصل، أو التقدم للترقية مما يجعله مسالماً يخشى غضب الإدارة، ولا يظهر أية آراء لا ترضى عنها الجامعة، كما خلص إلى أن الجمعية أوصت بأن يكون شعار كل مدرس جامعي في فهم الحرية الأكاديمية تعريف أينشتين وهو : " حق كل أكاديمي في البحث عن الحقيقة، وحقه في نشر وتعليم ما يعده حقيقة"(محمد خطايبة وراتب السعود، 2011، ص576).

ومن جهة أخرى حسب ما ورد في (رياض عزيز هادي،2010، ص57- 60) فقد نصت عدة مؤتمرات ومنها إعلان ليما بشأن الحرية الأكاديمية واستقلال مؤسسات التعليم العالي لعام (1988) على أن الحق في التعليم لا يمكن التمتع به بصورة كاملة إلا في مناخ الحرية الأكاديمية واستقلال مؤسسات التعليم العالي ..ويحمّل هذا الإعلان الدولة مسؤولية ضمان هذه الحرية الأكاديمية حينما ينص على أن الدولة ملتزمة باحترام جميع الحقوق المدنية، والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع الأكاديمي التي يعترف بها عهدا الأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان.

ويتناول إعلان ليما بشأن الحرية الأكاديمية بالتفصيل ضمانات الحرية الأكاديمية حينما يؤكد على أن حماية هذه الحرية تكون بحماية عضو المجتمع الأكاديمي؛ ومن ناحية أخرى أكد إعلان ليما على عدم التدخل في عملية التدريس بوصفها ضمانة للحرية الأكاديمية، فضلاً عن ذلك فإن الإعلان أكد على تمتع جميع أعضاء المجتمع الأكاديمي بالحرية في إقامة اتصالات مع نظرائهم في أي جزء من العالم، وكذلك الحرية في مواصلة تنمية قدراتهم التعليمية.

أما إعلان مبادئ الحرية الأكاديمية وإشغال المناصب الصادر عام (1940) الذي أصدرته الجمعية الأميركية لأساتذة الجامعات فإنه أكد على ضمانات الحرية الأكاديمية بحماية الأستاذ الجامعي إذ نصت الفقرة الخامسة منه على أنه لا يمكن إقصاء أو صرف الأستاذ الجامعي عن الخدمة إلا بعد أخذ قرار بذلك من قبل هيئة جامعية ..أما الفقرة السادسة من الإعلان فقد نصت على أنه يجب أن يكون تسريح الأساتذة من الخدمة لأسباب مالية متعلقة بإمكانات المؤسسة التعليمية وقائماً على أسس صحيحة وأدلة صادقة وسند لا خداع فيه.

وتضمن إعلان عمان للحريات الأكاديمية واستقلال مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي لعام (2004) إلغاء الوصاية السياسية عن المجتمع الأكاديمي، والتزام السلطات العمومية باحترام استقلال المجتمع العلمي بمكوناته الثلاثة من أساتذة وطلبة وإداريين، وتجنيبه الضغوط الخارجية والتدخلات السياسية التي تسيء إلى حرية الهيئات الأكاديمية أهم ضمانات الحرية الأكاديمية وشرطاً ضرورياً لنجاح العملية التعليمية وتطور البحث العلمي

وأكد إعلان أربيل الذي أصدره مجلس وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في (15 آذار 2004) والذي يضم رؤساء الجامعات والهيئات العراقية في فقرته السابعة على أن حرية الفكر والمعتقد والملبس مكفولة لأعضاء المجتمع الأكاديمي؛ وبما لا يخل بحرمة المؤسسات التعليمية، أما الفقرة الثانية من الإعلان فقد أكدت على أن حرية التعبير عن الرأي حق مكفول لأعضاء المجتمع الأكاديمي كافة على وفق الضوابط التي لا تخلّ بالمسيرة التعليمية وحرمتها.

إذن لا بد من التسليم بأن هنالك دائماً بعض القيود على الحرية الأكاديمية حسب قول الدكتور هشام غصيب كما هو الحال بالنسبة للحريات الأخرى؛ لكن القيود الخاصة بالحرية الأكاديمية بنظره ليست قيوداً خارجية فقط وإنما هي قيود داخلية وذاتية مرتبطة بما أخذ يعرف بمسؤوليات البحث العلمي والالتزام المهني والأخلاقي والوطني للباحث والعالم، ويقول الدكتور عبد الخالق عبد الله أن الالتزام الاجتماعي التاريخي أصبح شرطاً مهماً من شروط الولوج المعرفي ولم يعد الالتزام كما يعتقد في السابق مناقضاً للموضوعية، فالالتزام أخذ يفرض نفسه على الباحث الأكاديمي والعالم،لاسيما الإلتزام بالقضايا الإنسانية والاجتماعية والسياسية العادلة، بما في ذلك الدفاع عن حقوق وحريات الإنسان وتسخير النشاط العلمي والبحثي كلما أمكن ذلك لخدمة هذه الأغراض. لذلك أصبحت الحرية والمسؤولية الأكاديمية سمتين متلازمتين ووجهين لحقيقة واحدة لا يمكن الفصل بينهما، بل أصبحت المسؤولية الأكاديمية تأتي في المقام الأول وسابقة للحرية، وعليه فإن كان من حق الباحثين المشتغلين بالعلم المطالبة بحقوق خاصة ومختلفة عن حقوق المواطنين الآخرين فإن هذه المطالبة لا بد من أن تكون مرتبطة باضطلاعهم بمسؤولياتهم الخاصة ..ويستطرد عبد الخالق عبد الله قائلاً " إن الإضرار بمبدأ المسؤولية والالتزام في مجال العمل العلمي والأكاديمي لا يعني مطلقاً التسليم بالقيود على الحريات الأكاديمية، فالحريات الأكاديمية تظل هي القاعدة أما القيود بما في ذلك القيود الذاتية والداخلية فهي باستمرار الاستثناء..بل أن الحرية الأكاديمية ليست سوى السعي إلى أقصر حد من القيود المفروضة على نشاط الأكاديميين الباحثين والمشتغلين بالعلم وحقهم في نشر نتائج بحوثهم وأفكارهم والاعتراف بجهودهم وانجازاتهم" (رياض عزيز هادي، 2010، ص 47- 48).

خلاصة ومقترحات:

لقد هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على(معوقات ، آليات تفعيل، مخاطر وضمانات الحرية الأكاديمية) من وجهة نظر أساتذة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة ورقلة/ الجزائر، وباستخدام المنهج الوصفي الاستكشافي وبعد استجابة العينة على الأسئلة المفتوحة أشارت نتائج التحليل الإحصائي إلى ما يلي:

- يرى غالبية أفراد العينة أن أكبر معوقات الحرية الأكاديمية يتمثل في المعوقات الثقافية والتعليمية.
- يرى غالبية أفراد العينة أنه يمكن تفعيل الحرية الأكاديمية بالأساس من خلال تشجيع البحث العلمي.
- يرى غالبية أفراد العينة أن من أكبر مخاطر الحرية الأكاديمية يتحدد بتجاوز الأعراف والقوانين المعمول بها.
- غالبية أفراد العينة يرون أنه ليس هناك ضمانات للحرية الأكاديمية.

وعليه نقترح ما يلي:

- فسح المجال لمشاركة الأساتذة في اتخاذ القرارات التي تعنيهم بصفة مباشرة

- تشجيع الباحث العلمي من خلال وجود عقد بين المؤسسات الجامعية وكل من المؤسسات الاقتصادية الداعمة ماديا من جهة ودور النشر لتسهيل إجراءات نشر البحوث.

- التعزيز من ضمانات الحرية الأكاديمية وتفعيلها.

قائمة المراجع:

1. تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام2003، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.
2. دانا لطفي حمدان(2008)، العلاقة بين الحرية الأكاديمية والولاء التنظيمي لدى أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية. رسالة ماجستير في الإدارة التربوية، كلية الدراسات العليا جامعة النجاح الوطنية بنابلس فلسطين.
3. رياض عزيز هادي(2010)، الجامعات(النشأة والتطور- الحرية الأكاديمية- الاستقلالية). سلسلة ثقافة جامعية المجلد الثاني- ع2: جامعة بغداد- مركز التطوير والتعليم المستمر.
4. سعد علي البشير(آذار 2010)،.حرية الرأي والتعبير، الضمانات والمسؤوليات. مجلة البحث الإعلامي، تصدر عن جامعة بغداد، كلية الإعلام، ع8.
5. عبد الله كبار(سبتمبر2014)، الجامعة الجزائرية ومسيرة البحث العلمي: تحديات وآفاق. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية تصدر عن كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة ورقلة، الجزائر، ع16.
6. عبد المحسن عبد العزيز حمادة (1989)، دراسة ميدانية للحرية الأكاديمية في جامعة الكويت، المجلة التربوية، الكويت،6(21) .
7. فايز علي الأسود ومحمود عبد المجيد عساف(2014)، الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية في الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة وسبل تفعيلها. مجلة جامعة الأزهر -غزة، سلسلة العلوم الإنسانية، 16(01).
8. محمد خطايبة وراتب السعود(2011)، تصورات أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الأردنية لدرجة حريتهم الاكاديمية وعلاقتها بإنجازهم البحثي. مجلة جامعة دمشق للعلوم التربوية والنفسية (27)، (1+2).
9. الملتقى الوطني" آفاق الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعة الجزائرية " أيام: 26/25/24/23 أفريل 2012.
www.journal.cybrarians.org/index.php?option=com.

10.ندى عبد الرحمن عبد العزيز أبو حميد(2007)، الحريات الأكاديمية في الجامعات السعودية.رسالة ماجستير في الإدارة التربوية كلية التربية، قسم الإدارة التربوية، جامعة الملك سعود.

11. Goodel, Zachary, Grant(2005). Faculty Perceptions of Academic Freedom at a Metropolitan University. A case study, a dissertation submitted in partial fulfilment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy at Virginia Commonwealth University.

12. Kent M. Keith(1997),Faculty Attitudes Toward Tenure and Academic Freedom at Private Universities**.** presented to the American Educational Research Association , Annual Meeting Chicago, Illinois, March 25, 1997

13. Sidney Hook (1986),. The Principles and Problems of Academic Freedom. *Contemporary Education*, Vol. 50.